محمود المعلم

مادة السياسات الاقتصادية

التكليف النصفي 26/06/2022

-----------------------------------

**الآثار الاقتصادية لكل من القروض الداخلية والخارجية**

**مقدمة**:

تُعرَّف القروض العامة عادةً بكونها تلك الأموال النقدية التي تحصلها الدولة من جهات عديدة مثل الأفراد أو البنوك والمؤسسات أو الدول مقابل أن ترد الدولة هذه المبالغ مضافاً إليها سعر الفائدة المتفق عليه في عقد هذه القروض. تعتبر القروض مكوناً أساسياً من مكونات الإيرادات العامة للدولة والتي تلجأ لها الدول لأسباب عديدة مثل العجز في الموازنة العامة أو عدم قدرة الدولة على رفع مستوى الإيرادات الضريبية فوق قدرة المواطنين التحملية أو بسبب سخط المواطنين على نسب الضريبة المفروضة. وتقسم القروض من ناحية إقليمية إلى قروض داخلية وقروض خارجية. أما القروض الداخلية فهي تلك المبالغ النقدية التي تستوفيها الدولة من أشخاص أو مؤسسات أو بنوك محلية من داخل الدولة بالعملة المحلية بينما تُعرف القروض الخارجية بكونها تلك المبالغ النقدية التي تفد إلى موازنة الدولة بالعملات الأجنبية من جهات خارجية(دول أو منظمات دولية أو بنوك دولية...الخ).

**آثار القروض الداخلية**:

في الحقيقة قد تترتب آثار كبيرة لكل من القروض الداخلية أو الخارجية على اقتصاد الدولة المقترضة إيجاباً أو سلباً وسنبدأ بآثار القروض الداخلية. هناك أسباب عديدة قد تدفع بالدولة للاقتراض محلياً من أفراد أو بنوك أو مؤسسات من الدولة نفسها. أولاً، يعتبر الركود الاقتصادي وتثاقل العجلة الاقتصادية من هذه الأسباب وذلك بسبب انخفاض الطلب بسبب ضعف القوة الشرائية لعموم المواطنين مما قد يؤدي إلى توقف الإنتاج وتجميد عمل المصانع وبالتالي انخفاض الأجور وتسريح العمال وزيادة نسبة البطالة. في هذه الحالة تعمد الدول على ضخ الأموال في السوق لزيادة الطلب وتحفيز الإنتاج وخلق فرص عمل ولكن بعض الدول قد تعاني من عجز في الميزانية يعيقها عن امتلاك المال النقدي الكافي لذلك. ففي هذه الحالة تلجأ الدول إما إلى رفع مستوى الضرائب وهو خيار له مخاطره في حالة الركود الاقتصادي أو إلى الاقتراض الداخلي. فمثلاً قد تقوم الدولة بالاقتراض من البنوك التجارية أو بعض الأفراد محلياً عبر طرح سندات أو أذون خزانة وفي هذه الحالة تصبح الدولة قادرة على تزويد السوق بالسيولة المطلوبة للدفع بالعجلة الاقتصادية وإنهاء حالة الركود. ثانياً، في حالات التضخم الشديد الناتج عن ارتفاع الطلب وخصوصاً في فترات الرواج الاقتصادي قد تلجأ الدولة إلى الاقتراض محلياً من المؤسسات أوالأفراد اوالبنوك ولا يكون السبب في ذلك حاجة الدولة إلى السيولة وإنما بسبب عزمها على سحب جزء من القوة الشرائية بالسوق مما قد يؤدي إلى تخفيض نسبة التضخم. ولذلك فإن الدولة في هذه الحالة غالباً لا تقوم بإنفاق هذه القروض في القطاع الخدمي مثلاً أو الإنتاجي وإنما تكتفي بسحبها من السوق والاحتفاظ بها بهدف خلق توازن بين الكم النقدي المتوافر في السوق من جهة ونسبة السلع والخدمات من جهة أخرى.

**آثار القروض الخارجية**:

وفي سياق الحديث عن آثار القروض الداخلية لا بد أيضاَ من التطرق للحديث عن آثار القروض الخارجية على اقتصاد الدول المقترضة إذ قد تلجأ الدولة إلى الاقتراض من الخارج في حالات عديدة مثل العجز المستمر في الموازنة العامة مع بلوغ نسبة الضرائب الحد الأقصى للتحمل أو الظروف الاستثنائية التي قد تكلف الدولة نفقات فوق سوية إمكانياتها وإمكانات أفرادها ومؤسساتها وبنوكها المحلية كالحروب(الحاجة لتمويل صفقات السلاح) أو الجوائح مثل أزمة كورونا. يترتب على اقتراض الدول خارجياً من دول أو جهات إقليمية ودولية آثار عديدة أولها وأبسطها تنشيط الاقتصاد والدفع باتجاه نمو اقتصادي وذلك من خلال تروية السوق المحلي بسيولة نقدية جديدة من خارج النظام مما سيرفع القوة الشرائية ويزيد الطلب وبالتالي سيزيد الإنتاج ويخلق فرص عمل جديدة وبالتالي تنخفض معدلات البطالة. وهناك احتمال آخر، وهو أن تقوم الدولة بإنفاق هذه القروض الخارجية على شراء سلع تنموية مثل آلات الإنتاج والاستثمار في دعم المشاريع الإنتاجية مما قد يسهم في زيادة الناتج المحلي القومي وبالتالي تحقيق نمو الاقتصادي. ثانياً، للقروض الخارجية تأثير كبير على سعر الصرف وذلك من خلال حالتين. في الحالة الأولى قد تصاب الدولة بتضخم ناتج عن انخفاض في قيمة العملة مقابل العملات الأجنبية وبالتالي تقوم الدولة باقتراض مبالغ مالية بالعملات الأجنبية هذه لتدخلها إلى السوق المحلية وتزيد عرضها مما سيسبب تحسين قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية هذه نتيجة توفيرها بالسوق. وفي الحالة الثانية، قد يتضرر سعر صرف العملة المحلية بطبيعة الحال في أوقات سداد الدولة لقروضها الخارجية وذلك بسبب خروج كمية من النقد الأجنبي من عجلة الاقتصاد المحلي مما سيؤدي إلى نقص في العرض عليها وبالتالي ارتفاع في قيمتها على حساب العملة المحلية. ثالثاً وأخيراً، قد يترتب على القروض الخارجية أثر سياسي على الدول المقترضة وذلك من خلال شروط الإقراض التي قد تفرضها الدول المانحة مستغلة حاجة الدول المقترضة أو من خلال التدخل في الشؤون الداخلية للدولة المقترضة وخصوصاَ في حالة العجز عن سداد القروض. على سبيل المثال، لجأت حكومة الأسد السورية للزيادة من حجم اقتراضها الخارجي من روسيا على خلفية اندلاع الثورة السورية عام 2011 وتصاعد وتيرة الصراع في البلاد منذ ذلك التاريخ حتى الآن. اللافت للنظر أن مجلة Newlines الباكستانية كشفت عن تسريب لاتفاقية قرض من 700 مليون دولار وقعته الحكومة السورية مع الروس عام 2020 وتبين الوثيقة استغلال الروس لحاجة الدولة السورية لهذا القرض من خلال اشتراطهم على أن يتم إنفاق القرض بشراء سلع وخدمات من شركات روسية حصراً وأن يتم إنفاق هذا القرض خلال مدة أقصاها ستة أشهر وإلا فإن نسبة الفائدة على هذا القرض سترتفع وبالتالي فإن هذا المثال يبين تدخل روسيا في السياسات المالية للدولة السورية بمقتضى ذلك القرض. في الحقيقة هناك مزيد من الأمثلة الصارخة بالتأثير السياسي للقروض الخارجية مثل استيلاء الصين على مقدرات استراتيجية في بعض دول جنوب افريقيا كالمطارات والموانئ وذلك بسبب عجزهم عن سداد قروضهم.